الأمم المتحدة

E/C.19/2013/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 February 2013
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية
الدورة الثانية عشرة
نيويورك، ٢٠-٣١ أيار/مايو ٢٠١٣
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة توصيات المنتدى الدائم

دراسة عن تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في جهود الحد من أخطار الكوارث

مذكرة من الأمانة العامة

عملا بقرار اتخذه المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته العاشرة (انظر E/2011/43 و Corr.1، الفقرة ٩٧)، أجرت بايمانه هاستيه، عضو المنتدى، دراسة عن تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في جهود الحد من أخطار الكوارث، ولا سيما من خلال احترام الخصوصيات اللغوية والممارسات الثقافية للشعوب الأصلية المعرضة للخطر. وتقدَّم الدراسة في هذه الوثيقة إلى المنتدى في دورته الثانية عشرة. وقد شاركت ميرنا كننغهام في هذه الدراسة، وهي عضو في المنتدى.

* E/C.19/2013/1.

130313 130313 13-23783 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

دراسة عن تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في جهود الحد من أخطار الكوارث[1]

موجز

لقد عانت الشعوب الأصلية مما يُفرض عليها من نماذج إنمائية تدمر مجتمعاتها المحلية، حتى أصبحت هذه المجتمعات اليوم مهددة بالزوال. ولئن كنا نرى عادة قادة الشعوب الأصلية يخططون ويهيئون سبل الاستفادة من الفرص التي تُتاح بفضل ما تملكه المجتمعات المحلية من موارد وطاقة دينامية، فهم قلما ينظرون بجدية إلى الأخطار المحتملة.

وتهدف هذه الدراسة إلى إثارة النقاش والدفع في اتجاه تهيئة الفرص لتقاسم الخبرات والمعارف في مجال الحد من أخطار الكوارث في أوساط الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية في جميع أنحاء العالم. ويُراد من هذه الدراسة أيضاً تحريك الحوار، وطرح الأسئلة، وإيجاد الحلول التي من شأنها أن تؤدي إلى الحد من الخسائر في الأرواح والممتلكات، واستعادة التوازن البيئي والاجتماعي والثقافي والروحي في المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، تبرز الدراسة ما يُبذل حالياً من جهود ليست موجهة في الأصل لقضايا الشعوب الأصلية، ولكنها قد تكون مفيدة لقادة المجتمعات المحلية في الشعوب الأصلية في بحثهم عن فرص للحد من الأخطار والتخطيط لاستراتيجيات التدخل المناسبة بهدف التخفيف من التأثيرات السلبية البيئية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الروحية.

ومن المقرر أيضا أن تُراعى القضايا التي تثيرها الشعوب الأصلية نفسها في أثناء التحضير للدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث في عام ٢٠١٣، ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالشعوب الأصلية الذي سيُعقد في عام ٢٠١٤، والمؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث الذي سيُعقد في عام ٢٠١٥، وفي نتائج هذه المناسبات.

(١) تود صاحبتا الدراسة الإعراب عن تقديرهما للأشخاص التالية أسماؤهم للمساعدة القيمة التي قدموها في صياغة هذا التقرير: جون سي سكوت، ودانييل كابيو ياماس، وباتريسيا بيتنر من مركز الاتصالات المعني بالخدمات العامة، ودينيس مايرينا من مركز استقلال الشعوب الأصلية وتنميتها.

أولا – مقدمة

١ – طُلب في الآونة الأخيرة إلى مجموعتي اختبار من الشعوب الأصلية الأمريكية الحضرية في سياتل، بولاية واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، أن تقدم ملاحظاتها على ممارسات الصحة العامة المتعلقة بأزمة فيروس الإنفلونزا A (H1N1). وقال المستجيبون إن الأمر اختلط عليهم بسبب رسائل الصحة العامة المختلفة المتعلقة بحدة المشكلة وسلامة اللقاح المقدم. وعزز غياب رسالة واضحة وموثوق بها حالة موجودة مسبقا من عدم الثقة في الموظفين العموميين، وهو ما دفع المشاركين في مجموعتي الاختبار إلى الشك فيما إذا كانت المشورة المقدمة صحيحة. وأدى العدد الكبير من الرسائل الواردة من مصادر مختلفة، التي يطلب كل منها اعتبار آرائه صحيحة، إلى تفاقم الغموض، وحال دون سعي البعض إلى الحصول على اللقاح[٢]. ويثير هذا التقييم المحدود تساؤلات بشأن أهمية إرسال رسائل الإنذار المبكر وقيمته بالنسبة للشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية، وهو ما يجب عدم إهماله في أوقات الأزمات الحقيقية، بما في ذلك الكوارث وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة.

٢ – وتواجه الشعوب الأصلية، التي يقدر تعداد أفرادها بحوالي ٣٧٠ مليون نسمة في نحو ٩٠ بلدا في جميع أنحاء العالم[٣]، تمييزا ممنهجا واستبعادا من السلطة السياسية والاقتصادية، ولا تزال ممثلة بكثافة في فئتي أشد الناس فقرا والأميين في المجتمع. وكثيرا ما تجرد الشعوب الأصلية من ملكية الأراضي التي ورثتها عن أجدادها وتحرم من موارد عيشها الضرورية، سواء المادية منها أو الثقافية، وهو ما يزيد من إضعاف قدرتها على التعامل مع الأخطار، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان.

٣ – بيد أن اللغة ومعرفة القراءة والكتابة لا يشكلان، على أهميتهما، سوى جانب واحد من أنشطة الحد من الأخطار داخل المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية. ففيما يتعلق بأهداف التأهب للكوارث وتخفيف حدتها والوقاية منها والحد من أخطارها على الأمد البعيد، بوسع قادة المجتمعات المحلية ومديري عمليات مواجهة الكوارث أن يستفيدوا من الممارسات المحلية التي أثبت الزمن فعاليتها والتي تستمد من العلاقة الوثيقة القائمة بين الشعوب الأصلية والبيئة، ومن معتقداتها الثقافية ومجموع المعارف الفطرية التي يمتلكها المجتمع المحلي، استفادة تمكنهم من التخلص من أوجه الحيف المذكورة أعلاه في أثناء قيامهم بالتخطيط. وتُمد هذه الجسور مع الشعوب الأصلية، ما أمكن، بالتعاون مع قادة المجتمعات المحلية الذين يحظون بالاحترام

(٢) ر. فوركيرا، المجلس الصحي الهندي بسياتل، رسالة شخصية، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(٣) الموقع: http://www.un.org/esa/socdev/unpfii/documents/SOWIP_web.pdf، وقد اطُّلع عليه في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

من خلال تقييم القدرات بطريقة تشاركية والتخطيط الأفقي بدلا من العمليات التي تُفرض من فوق. ويجب إشراك المجتمعات المحلية في وضع الخطوط العامة لاستراتيجيات الحد من أخطار الكوارث الخاصة بها[٤]. ومن المهم احترام ثقافة المجتمعات المحلية المتضررة لأنه لا يمكن بناء وسائل فعالة للتخطيط الناجح للحد من أخطار الكوارث من دون إشراك الأشخاص المعنيين وكفالة استمرارهم في تولي زمام المبادرة في الاستراتيجيات المتفق عليها[٥].

٤ - ويشكل فهم مختلف المعتقدات الثقافية وأساليب الحياة في المجتمعات المحلية، لا سيما في المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية التي تصطفي من الأفكار المعتادة السائدة ما يصلح لها من خلال سياقها التاريخي الخاص، عاملا رئيسيا في نجاح قادة المجتمعات المحلية واختصاصيي الكوارث العاملين من أجل الحد من تأثير الأخطار الطبيعية.

٥ - ويجب ألا تقتصر عمليات تقييم مجتمعات الشعوب الأصلية على المحاولات الرامية إلى فهم كيفية تلقيها الرسائل والممارسات الخارجية وردها عليها، بل يجب تقييم القدرات والموارد والمعارف المحلية والاستفادة منها. فعلى سبيل المثال، نجح السكان الأصليون لجزيرة سيموليو، بإندونيسيا، أثناء حدوث أمواج تسونامي في المحيط الهندي في عام ٢٠٠٤، في النجاة من الكارثة بالرغم من أنهم لا يبعدون أكثر من ٤٠ كيلومترا عن مركز الزلزال. وبينما قتلت أمواج تسونامي عددا يزيد بكثير عن ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في سائر أنحاء إندونيسيا، لم يمت في الكارثة سوى سبعة أشخاص من أصل ٧٨ ٠٠٠ شخص يشكلون المجتمع المحلي[٦].

٦ - فلم تكد تمضي ١٠ دقائق بعد وقوع الزلزال حتى ضربت الجزيرة أمواجٌ وصل ارتفاعها إلى ١٠ أمتار. وفي ظروف مثل هذه، حتى وإن وُجد نظام للإنذار المبكر بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا وكان بمقدوره أن يمنح ١٥ دقيقة قبل وصول الأمواج، ما كان

---

(٤) الحد من أخطار الكوارث هو مفهوم وممارسة الحد من أخطار الكوارث من خلال الجهود المنتظمة الرامية إلى تحليل العوامل المسببة للكوارث وإدارتها، بما في ذلك من خلال الحد من التعرض للأخطار، وتقليل ضعف الأشخاص والممتلكات إزاءها، والإدارة الحكيمة للأراضي والبيئة، وتحسين التأهب لمواجهة الأحداث السلبية.

(٥) انظر: Instítuto de Investigación y Desarrollo, Centro para la Autonomia y Desarrollo de los pueblos Indígenas, CADPI, *Cambio climático: medidas de adaptación en comunidades de las Regiones Autónomas de la Costa Caribe de Nicaragua, febrero 2010*.

(٦) انظر: Baumwoll, Jennifer, "The value of indigenous knowledge for disaster risk reduction: A unique assessment tool for reducing community vulnerability to natural disasters", Webster University, Vienna, March 2008.

لهذا النظام أن يجدي نفعاً[٧]، بينما الأمر الذي كان فعالا هو معرفة السكان المتوارثة أبا عن جد بأن الجواميس تركض إلى المرتفعات عند قدوم أمواج تسونامي[٨]. وفي حالة أخرى، استعان سكان ضفاف نهر دامودار في البنغال الغربية بالهند بعلامات نقشوها على جذوع الأشجار حتى إذا لاحظوا أن النمل ينقل بيضه إلى ارتفاع أعلى من تلك العلامات علموا أن الفيضانات قادمة[٩].

٧ - فمنذ آلاف السنين والقدرات والممارسات والمعارف والتقاليد المحلية تساعد الشعوب الأصلية، التي تقيم علاقة وثيقة مع بيئتها الطبيعية، في التغلب على الأخطار والازدهار في مناطق معرضة لأخطار شديدة. ولكن في كثير من الحالات، يؤدي فقدان هذه الممارسات بسبب التغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلى زيادة ضعف هؤلاء السكان، وتتفاقم هذه المشكلة مع تزايد تغير المناخ. ومن الواضح إذن أن هناك حاجة إلى بحث وتوثيق الممارسات التقليدية للحد من الأخطار والتخفيف من حدتها، من أجل تحديد الكيفية التي يمكن بها أن تدمج هذه الممارسات أو يعاد إدماجها في المجتمعات المحلية وفي التخطيط الوطني، إضافة إلى الحاجة إلى تشجيع الحوار بين الأجيال في صفوف منظمات الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية. ومن خلال عمليات التقييم التشاركية لكل من القدرات وأوجه الضعف، ومن خلال عمليات رسم السياسات العامة التي تهدف إلى الجمع بين المعارف المحلية والأساليب العلمية، يمكن للشعوب الأصلية أن تستفيد من معارفها التقليدية لوضع استراتيجيات متكاملة تتسم بالطابع المؤسسي، وربما أمكن أيضا نقل تلك المعارف إلى سياقات مماثلة في أماكن أخرى.

ثانيا - معلومات أساسية

٨ - تؤثر الكوارث في المجموعات السكانية والنظم الإيكولوجية بأشكال مختلفة، تبعاً لعدة عوامل من قبيل ممارسات التنمية غير المستدامة، وتدهور النظم الإيكولوجية، والفقر، والتقلبات المناخية، والظواهر المناخية القصوى. وتشكل الزيادة في عدد الأخطار الناجمة عن كل من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان في السنوات الأخيرة تهديدا

(٧) انظر: McAdoo, Brian G., et al, "*Smong*: How an oral history saved thousands on Indonesia's Simeulue Island during the December 2004 and March 2005 tsunamis", *Earthquake Spectra* (2006).

(٨) انظر: Villagran de León, Juan Carlos; Bogardi, Janos; Dannemann, Stefanie; and Basher, Reid, "Early Warning Systems in the Context of Disaster Risk Management", Bonn, United Nations University, Institute for Environment and Human Security, 2006.

(٩) انظر: Schware, R., "Flood information systems: Needs and improvements in Eastern India", *Environmental Management*, Vol. 8, Issue 1.

للأرواح ولجهود التنمية. ويشمل الحد من أخطار الكوارث عملية تحديد هذه الأحداث وتقييمها والحد من آثارها.

٩ - ولقد ظلت الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم تعتمد على مدى آلاف السنين على معارفها التقليدية للتأهب للكوارث ومواجهتها والتغلب عليها، وقوام هذه المعارف ما ينبع من داخل مجتمعات الشعوب الأصلية من أساليب وممارسات يُكتب لها البقاء والانتشار بطرق عفوية تتشكل على مدى عدة أجيال.

١٠ - وفي المقابل، كثيرا ما لا تُتاح للشعوب الأصلية فرص كافية للمشاركة في عمليات الإعداد والتنفيذ والرصد والتقييم المتعلقة بما يُهيأ ضمن الإطار الرسمي من عُدة للحد من أخطار الكوارث، مثل الخطط، والخرائط التي تبين مواطن الضعف، وحتى القوانين والنصوص التشريعية، لأن هذه جميعا تتولى إعدادها في العادة هياكل تنظيمية وطنية أو دون وطنية يهيمن على الكثير منها صانعو القرارات ممن لا ينتمون إلى الشعوب الأصلية. ويشكل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أساساً لضمان مشاركتها في إقرار البرامج والسياسات المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث، حيث تقول المادة ١٩ من الإعلان إن ''على الدول أن تتشاور وتتعاون بحسن نية مع الشعوب الأصلية المعنية من خلال المؤسسات التي تمثلها للحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة قبل اتخاذ وتنفيذ أي تدابير تشريعية أو إدارية يمكن أن تمسها''.

١١ - وفي السنوات الأخيرة، ركزت الجهود الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية على التأهب أكثر من تركيزها على الإغاثة. وجاء هذا التطور في سياق الوعي بتزايد الضعف الذي تعاني منه البلدان النامية المعرضة للكوارث وإدراك ما تلحقه الأخطار الطبيعية من أضرار متنامية بأسباب العيش[١٠]. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته التكنولوجيا وزيادة الاستثمار في إدارة الكوارث، تستمر الخسائر الناجمة عن الكوارث في الارتفاع[١١]. ولا يعود ذلك إلى التباين الواضح بين السياسة والممارسة فحسب، بل أيضا إلى التغييرات التي تحدث في السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية المحيطة بالناس[١٢].

---

(١٠) انظر: Dekens, J, *Local Knowledge for Disaster Preparedness: a Literature Review*, Kathmandu, International Centre for Integrated Mountain Development, 2007.

(١١) انظر: Shaw, Rajib; Sharma, Anshu; Takeuchi, Yukiko; Uy, Noralene, *Indigenous Knowledge and Disaster Risk Reduction*, policy note, Graduate School of Global Environmental Studies, Kyoto University, 2009.

(١٢) انظر: Mercer, J., Kelman, I., Suchet-Pearson, S., and Lloyd, K., "Integrating indigenous and scientific knowledge bases for disaster risk reduction in Papua New Guinea", *Geografiska Annaler Series B, Human Geography*, 2009, m. 91, No. 2.

فإن فرض النماذج الغربية على مجتمعات عاشت في ظل أخطار طبيعية دائمة وواسعة النطاق، وتكيفت معها وصمدت في وجهها منذ آلاف السنين، دون أن يمنعها ذلك من الازدهار، من شأنه أن يفضي إلى ضياع معارف الشعوب الأصلية[١٣]. وقد يكون هذا أحد أهم العوامل التي تساهم في زيادة ضعف هذه المجتمعات.

١٢ - وحتى وقت قريب، كان راسمو السياسات ممن لا ينتمون إلى الشعوب الأصلية، الذين يميل توجههم واهتمامهم إلى الأخذ بالعلم بمفهومه الغربي وبالأساليب القائمة على التكنولوجيا للحد من أخطار الكوارث والتدخل في حالات الطوارئ، يتجاهلون إلى حد بعيد ما تزخر به الشعوب الأصلية من معارف أو يستبعدونها.

السياق الدولي

١٣ - يوجه إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥، الذي اعتمد في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث في عام ٢٠٠٥، السياسات الوطنية والمنظمات الدولية في جهودها الرامية إلى الحد من الخسائر الناجمة عن الأخطار الطبيعية. ويتسم الإطار بالشمول ويتناول أدوار الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، حيث يدعو المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات التطوعية، والقطاع الخاص إلى توحيد الجهود من أجل تعزيز الحد من الكوارث، بما في ذلك من خلال إضفاء الطابع اللامركزي على السلطة وتوفير الموارد اللازمة لتعزيز العمل على الصعيد المحلي. وبذلك يتيح إطار العمل فرصة لإشراك حكومات الشعوب الأصلية ومؤسساتها المحلية.

١٤ - ويهدف إطار عمل هيوغو إلى تعزيز الإجراءات الرامية إلى الحد بدرجة كبيرة من الخسائر الناجمة عن الكوارث، بما في ذلك الخسائر في الأرواح وفي الأصول الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المحلية والبلدان. وأولويات العمل الخمس هي كما يلي:

(أ) ضمان اعتبار الحد من خطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية قائمة على قاعدة مؤسسية صلبة للتنفيذ؛

(ب) تحديد مخاطر الكوارث وتقييمها ورصدها وتعزيز الإنذار المبكر؛

(ج) الاستفادة من المعرفة والابتكار والتعليم لبناء ثقافة للسلامة والقدرة على مواجهة الكوارث على جميع المستويات؛

(١٣) انظر: Campbell, J. R., “Traditional disaster reduction in Pacific Island Communities”, *GNS Science Report* 2006/038.

(د) الحد من عوامل الخطر الأساسية؛

(هـ) تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية على جميع المستويات.

١٥ - ويعمل مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث بمثابة مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنسيق أنشطة الحد من أخطار الكوارث من أجل ضمان التآزر فيما بينها. ويقود المكتب المناقشات المواضيعية والقطرية المشتركة بين الوكالات ويساهم في وضع أدوات البرمجة في الأمم المتحدة، من قبيل المبادئ التوجيهية بشأن الحد من الأخطار.

١٦ - وعُقدت الدورة الأولى للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث في عام ٢٠٠٧، ومنذئذ، يعقد المكتب دوراته كل سنتين. والمنتدى العالمي محفل لتبادل المعلومات، ومناقشة آخر التطورات والمعارف، وإقامة الشراكات بين القطاعات، بهدف الرفع من مستوى تنفيذ الجهود الرامية إلى الحد من أخطار الكوارث عن طريق تحسين التواصل والتنسيق بين أصحاب المصلحة. ويتيح المنتدى الفرصة لممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية والعلماء والممارسين ومنظمات الأمم المتحدة لتقاسم الخبرات وصياغة التوجيهات الاستراتيجية والمشورة من أجل تنفيذ إطار عمل هيوغو. ومع اقتراب الموعد النهائي لتنفيذ إطار العمل في عام ٢٠١٥، توفر الدورة الرابعة للمنتدى العالمي، المقرر عقدها في أيار/مايو ٢٠١٣، فرصة فريدة للتركيز على المسائل المتعلقة بالشعوب الأصلية والحد من أخطار الكوارث. وتجري حاليا سلسلة من الحوارات على الإنترنت (انظر www.preventionweb.net/posthfa/dialogue)، تشارك فيها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في العملية التشاورية لوضع إطار للحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥.

١٧ - وحتى وقت قريب، كان التركيز العالمي على شواغل الشعوب الأصلية، بما في ذلك الجهود المبذولة في إطار عمل هيوغو، محدودا. ومن المهم الاستفادة من الزخم الحالي وضمان أن تتمكن الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية من الاطلاع على أفضل الممارسات والدروس المستفادة من خلال عمل مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث والجهات الأخرى، وأن يشاطر المجتمع الدولي المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية خبرتها ومعارفها القيمة ويعترف بها.

ثالثا - فهم أخطار الكوارث

١٨ - تواجه مجموعات سكانية في العديد من أنحاء العالم تهديد الكوارث على أساس يومي. وتختلف مخاطر الكوارث حسب المنطقة الجغرافية وحسب الأخطار الطبيعية التي

تتعرض لها كل منطقة أو مجموعة سكانية؛ فعلى سبيل المثال، طالما كانت الزلازل، والفيضانات، والزوابع المدارية، والأعاصير المدارية، والعواصف الشديدة الرياح، والبراكين، والجفاف، والصقيع، والبَرَد، والثلوج الكثيفة، جميعها مدعاة قلق للبلدان في جميع أنحاء العالم. وبعض العوامل التي تضطلع بدور حاسم في أخطار الكوارث معروفة تماما للسلطات المحلية، وتُستهدف بتدابير الحد من الأخطار، في حين لا تزال المعارف المتاحة عن عوامل أخرى في طور التشكل وهي موضوع جهود متزايدة في مجالي البحث والدعوة.

١٩ - وفي تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من أخطار الكوارث لعام ٢٠٠٩، يذكر مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث ثلاثة عوامل رئيسية، تناقَش أدناه، تستأثر منفردة ومجتمعة بجهود الحد من أخطار الكوارث، ولا سيما في المجتمعات المحلية الفقيرة.

ألف - ضعف وسائل العيش

٢٠ - لا يزال العديد من سكان المناطق الريفية يعتمدون في عيشهم على الزراعة والموارد الطبيعية، وكثيرا ما يصادفون عراقيل جمة تحول دون حصولهم على الوسائل الضرورية لتأمين العيش، بما في ذلك الأراضي واليد العاملة والأسمدة ومرافق الري والهياكل الأساسية والخدمات المالية.

٢١ - وتؤثر الخسائر الناجمة عن الكوارث على أعداد هائلة من الناس في المناطق الريفية الفقيرة، حيث يبدو أن الأنماط التقليدية لتوزيع الأراضي وحيازتها تميز ضدهم. وفي أحيان كثيرة لا يستطيعون الحصول إلا على الأراضي الهامشية وغير المنتجة المعرضة للفيضانات أو التي تتلقى تساقطات مطرية غير منتظمة أو ضئيلة جدا. وفي كثير من الحالات، تنقل مجتمعات الشعوب الأصلية إلى هذه المناطق لأسباب مختلفة، تاريخية واقتصادية.

٢٢ - وتتأثر أسباب المعيشة في المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة والموارد الطبيعية الأخرى بتغييرات الطقس وإن كانت طفيفة، وبالتالي فهي شديدة الحساسية لتغير المناخ، الأمر الذي قد يؤدي إلى الهبوط أكثر بمستوى الإنتاجية الزراعية. ومن السهل أن تتضرر أثناء الكوارث الهياكل الأساسية الفقيرة، من المساكن والمدارس والمباني العامة الأخرى، وهي جزء من واقع الحياة الريفية في أحيان غير قليلة. فعلى سبيل المثال، أدى انهيار الجدران الترابية الثقيلة إلى تدمير ٣٢٩ ٥٧٩ منزلا أثناء الزلزال الذي ضرب كشمير في عام ٢٠٠٥، في حين أسهم الافتقار إلى الحماية التي توفرها المنازل المصنوعة من الأغصان المضفرة والمغطاة بالجص والقش في وفيات ١٤٠ ٠٠٠ شخص في الإعصار الذي اجتاح ميانمار في عام ٢٠٠٨.

باء – تدهور النظم الإيكولوجية

٢٣ – من الضروري المحافظة على النظم الإيكولوجية والموارد التي تتيحها من أجل بقاء كوكب الأرض. ومما يثير القلق، أن استغلال موارد النظم الإيكولوجية يتزايد في نفس الوقت الذي تتقلص فيه إمداداته المحدودة. فقد قام الناس بتعديل النظم الإيكولوجية من أجل زيادة إنتاج بعض السلع الأساسية، ولكن هذا الاستغلال أدى إلى سلوك غير منظم من قبيل إزالة الغابات لأغراض زراعية وتدمير أشجار المنغروف لإنشاء برك الإربيان. وإذا كان مثل هذه التغييرات في توزيع السلع الأساسية المتأتية من النظم الإيكولوجية تفيد مصالح تجارية معينة، فإن التكاليف كثيراً ما تتحملها الأسر المعيشية الفقيرة الحضرية والريفية ومجتمعات الشعوب الأصلية التي لا تكاد تشارك في صنع القرار ولا تكاد تجني منفعة من الأنشطة التجارية.

٢٤ – وفي بيرو على سبيل المثال، أدى فتح طرق جديدة في المنحدرات الشرقية لجبال الأنديز في اتجاه المناطق الزراعية إلى زيادة ملحوظة في عدد الانهيارات الأرضية المبلغ عنها في تلك المنطقة منذ الثمانينات من القرن العشرين.

٢٥ – ويجب إيلاء اهتمام خاص لتغير المناخ وأثره على زيادة مخاطر الكوارث. وتشير مذكرة إحاطة أعدتها الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بشأن تعزيز جهود التكيف مع تغير المناخ من خلال الحد من مخاطر الكوارث بصورة فعالة إلى أن تغير المناخ يؤدي إلى تغييرات تدريجية في متغيرات من قبيل متوسط درجة الحرارة ومستوى سطح البحر وتوقيت تهاطل الأمطار وكميته. ويساهم تغير المناخ أيضا في زيادة وتيرة المخاطر الشديدة التي لا يمكن التنبؤ بها، مثل الأعاصير والفيضانات وموجات الحر، أي ما يسمى ”الظواهر المناخية القصوى“[١٤]. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر إلى أي استراتيجية باعتبارها استراتيجية فعالة للتكيف مع تغير المناخ إذا اجتمع فيها ما يلي: (أ) تكييف التنمية مع التغييرات التدريجية في متوسط درجة الحرارة ومستوى سطح البحر ومعدلات تهاطل الأمطار؛ و (ب) تقليص المخاطر المرتبطة بزيادة وتيرة الظواهر المناخية القصوى التي لا يمكن التنبؤ بها، والسيطرة على تلك المخاطر. ويؤدي الإقصاء من البحوث التي تُجرى عادة ومما يُستخلص من ”أفضل الممارسات“ إلى تفاقم المشاكل التي تواجهها مجتمعات الشعوب الأصلية التي تُضطر إلى أن تتعامل مع آثار تغير المناخ مع أنها لا تساهم في إحداثه.

(١٤) انظر: Parry, M. L., Canziani, O. F., Palutikof, J. P., van der Linden, P. J., and Hanson, C. E., Climate Change 2007: Impacts, Adaptation and Vulnerability, Intergovernmental Panel on Climate Change, 2007.

جيم – نمو المدن دون تخطيط

٢٦ – يشهد العالم أكبر موجة من النمو الحضري في التاريخ. ففي عام ٢٠٠٨، تجاوزت أعداد من يقطنون البلدات والمدن نصف سكان العالم لأول مرة. وبحلول عام ٢٠٣٠، سيتضخم هذا العدد إلى نحو ٥ بلايين نسمة، مع تركز النمو الحضري في أفريقيا وآسيا. وفي حين جذبت المدن الضخمة الكثير من الاهتمام العام، سيطرأ معظم النمو الجديد في البلدات والمدن الصغيرة التي لديها موارد أقل لمسايرة حجم هذا التغير.

٢٧ – ووفقا لتقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠٠٩ الذي أصدرته الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، يواجه الفقراء في الأحياء الحضرية العشوائية مستويات أعلى من المخاطر على أساس يومي. وعادة ما تكون معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة أقل من ١٠ لكل ٠٠٠ ١ مولود في مدن العالم المتقدم النمو، ولكن كثيرا ما تكون المعدلات أعلى بكثير في البلدان النامية. ففي نيروبي، على سبيل المثال، وصل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٦١,٥ لكل ٠٠٠ ١ مولود في المدينة ككل في عام ٢٠٠٢، ولكنه وصل إلى حوالي ١٥٠ لكل ٠٠٠ ١ مولود في الأحياء العشوائية.

٢٨ – وبحلول عام ٢٠٥٠، يقدر أن يعيش ٨٠ في المائة من سكان الأرض في المناطق الحضرية. ويسير على نفس النهج العديد من الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، كان يعيش في المدن في عام ٢٠٠٠ ما يقرب من ٦٧ في المائة ممن يصنفون أنفسهم من سكان أمريكا الأصليين أو من سكان ألاسكا الأصليين، إما بمفردهم أو مع أفراد ذوي انتماء عرقي آخر. وقد لوحظ هذا الاتجاه نحو التحضر بين هذه الفئة من السكان لأول مرة في عام ١٩٧٠، ومنذ ذلك التاريخ والنسبة المئوية من سكان الشعوب الأصلية التي تعيش في المدن تنمو باطراد[٢].

٢٩ – وتبين أدلة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أن سكان الأحياء العشوائية يتعرضون للمخاطر بشكل متزايد نتيجة للأخطار المرتبطة بالطقس. وإذا كان التوسع الحضري في حد ذاته يؤدي إلى زيادة السيول أثناء العواصف، مما يؤدي إلى الفيضانات الغزيرة، فإن ضعف معايير البناء ونقص الاستثمار في الهياكل الأساسية، كالاستثمار في صيانة المصارف، مثلا، أمور تؤدي إلى تفاقم المشكلة. وبالفعل، ينجم من الفيضانات عن نقص قنوات الصرف أو انعدامها، مثل الذي ينجم عن غزارة الأمطار نفسها. وكما هو الحال مع المجموعات الأخرى التي تعاني من أجل تلبية أبسط الاحتياجات، تواجه مجتمعات الشعوب الأصلية

مصاعب متزايدة، حيث يهاجر الأفراد والأسر إلى المدن بأعداد متزايدة بحثا عن العمل، فينتهي بهم الأمر في أحياء تعاني من الضعف أصلاً.

دال – ما الذي يمكن أن تتوقعه الشعوب الأصلية من المشاركة في الحد من مخاطر الكوارث؟

٣٠ – يمكن بتنفيذ استراتيجيات فعالة للحد من مخاطر الكوارث أن تصبح المجتمعات أحسن صحة وأفضل تعليما وأقوى اقتصادا، وأن يكون منها شركاء تجاريون أكثر موثوقية، وأن تزيد قدرتها على التكيف مع تأثيرات تغير المناخ على مر الزمن.

٣١ – ويمكن للمجتمعات المحلية التي تسعى بشكل استباقي للحد من مخاطر الكوارث في إطار الجهود التي تبذلها في مجال التنمية المستدامة أن تنقذ الأرواح والممتلكات في حالات وقوع كوارث، وذلك بالتقليل إلى حد كبير من أعداد الوفيات والإصابات الخطيرة. وقد تستفيد هذه المجتمعات أيضا مما يلي[١٥]:

(أ) حماية عوائد التنمية والحد من استغلال الموارد في التصدي للكوارث والتعافي من آثارها؛

(ب) المشاركة النشطة للمواطنين، والتمتع بالديمقراطية المحلية؛

(ج) زيادة الاستثمار في السكنى والأملاك الأخرى بفضل توقع أن تنخفض الخسائر الناجمة عن الكوارث؛

(د) زيادة الاستثمارات في البنية التحتية، بما في ذلك أعمال التحديث والترميم والتجديد؛

(هـ) النمو الاقتصادي والعمالة؛

(و) النظم البيئية المتوازنة التي من شأنها أن تساعد في توفير خدمات النظم البيئية والثقافية مثل المياه العذبة وسبل الترفيه؛

(ز) التمتع بصحة أفضل ومستوى أكبر من الرفاهية بشكل عام؛

(ح) تحسين التعليم داخل مدارس تتمتع بأمان أكثر.

(١٥) انظر: الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، حملة (جعل المدن قادرة على التكيف) ''Making Cities Resilient''.

هاء – الخطر الناجم عن عدم إيلاء الاهتمام للحد من مخاطر الكوارث

٣٢ – يمكن لحدث واحد من الأحداث الخطيرة أن يلحق خسائر كبيرة في الأرواح وأسباب المعيشة. ويمكنه أن يدمر بنيات اجتماعية وهياكل اقتصادية أُنفق في تشييدها ما أُنفق من السنوات والثروات، وعليها يعتمد المجتمع في معيشته. ويمكن لحدث منفرد أيضاً أن يعصف بشرايين الحياة في المجتمعات المحلية، أي بشبكات توزيع الأغذية وإمدادات المياه والرعاية الصحية والنقل والتخلص من النفايات والاتصالات سواء على الصعيد المحلي أو مع سائر أنحاء العالم. ويمكن لمخاطر الكوارث أن تزيد أو تنقص على مر الزمن وفقا لقدرة البلد على الحد من ضعفه وتعزيز قدرته على إدارة المخاطر. ولذلك فإن رصد الخطط والسياسات القائمة وتقييمها باستمرار أمر بالغ الأهمية.

٣٣ – وبالنسبة لقادة مجتمعات الشعوب الأصلية، يمكن أن يشكل الحد من مخاطر الكوارث فرصة تاريخية لتحسين الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وجعل المجتمعات المحلية أكثر رخاء وأمنا.

واو – الحد من مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة

٣٤ – الحد من مخاطر الكوارث جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة ومن الجهود الرامية إلى جعل المجتمعات أقدر على التكيف لمواجهة الكوارث[١٦]. ويشير دليل وضعته الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث إلى العوامل الاجتماعية والبيئية التي تساعد قادة الحكومات المحلية في تحقيق القدرة على التكيف:

(أ) العوامل الاجتماعية:

'١' ضمان الحصول على الخدمات الأساسية للجميع، وتوفير شبكات الأمان بعد وقوع الكوارث؛

'٢' تخصيص أراض آمنة لجميع الأنشطة الاستراتيجية وللإسكان؛

'٣' تشجيع مشاركة المعنيين المتعددين في جميع المراحل، وتعزيز التحالفات والشبكات الاجتماعية؛

(ب) العوامل البيئية:

(١٦) انظر: UNISDR, "How to Make Cities More Resilient: A Handbook for Local Government Leaders", Geneva, 2012.

'١' حماية واستعادة وتعزيز النظم الإيكولوجية، ومستجمعات المياه، والمنحدرات غير المستقرة، والمناطق الساحلية؛

'٢' المشاركة في إدارة المخاطر المستندة إلى النظم الإيكولوجية؛

'٣' الالتزام بخفض التلوث، وتحسين إدارة النفايات، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

٣٥ - وصدرت في ضوء هذه العوامل مذكرة سياسات[١١] في إطار حلقة عمل عن معارف الشعوب الأصلية عقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٨ في جامعة كيوتو، باليابان، بهدف وضع الخطوات اللازم اتباعها لإدراج معارف الشعوب الأصلية في جهود الحد من مخاطر الكوارث. وطرحت المذكرة طريقا من سبع خطوات، كما يلي:

(أ) إنشاء فريق معني بالموارد؛

(ب) التوثيق والبحث بطريقة منتظمة لوضع مبادئ توجيهية، وتجميع كتلة موثقة من المعارف القابلة للتطبيق عمليا، فمن الضروري إعداد قاعدة بيانات بالممارسات القائمة على معارف الشعوب الأصلية؛

(ج) الإدماج في التعليم النظامي وغير النظامي؛

(د) المشاركة في الدعوة المتعلقة بالسياسات؛

(هـ) تهيئة بيئة تشمل النظم التقنية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتتخلل مجالات العمل المختلفة؛

(و) تحديد عوامل التغيير الصحيحة (أي القادة والمشرعون والإداريون المحليون)؛

(ز) تحديد مجالات التركيز الخاصة، مثل المسائل الجنسانية، والمخاطر الحضرية، والتكيف مع تغير المناخ، والأمن الغذائي.

٣٦ - ومن المهم مراعاة الجوانب الثقافية ودور منظمات الشعوب الأصلية، بما في ذلك أشكال الحكم التقليدية لدى الشعوب الأصلية، في أثناء إدماج معارف الشعوب الأصلية في عملية الحد من مخاطر الكوارث.

زاي – العناصر العشرة الضرورية لتحقيق القدرة على التكيف في مواجهة الكوارث

٣٧ – وضعت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث قائمة من عشر نقاط لمساعدة قادة الحكومات المحلية على اتخاذ الخطوات اللازمة للحد من التعرض لمخاطر الكوارث[١٧]. وتتماشى النقاط العشر مع الأولويات الخمس لإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥، ومعظم الخطوات المقترحة، أو جميعها، يمكن أن تستخدمها الشعوب الأصلية لتحسين قدرتها على التكيف في مواجهة الكوارث (انظر المقترحات بالبنط الثقيل بعد كل نقطة من النقاط الأساسية). وفيما يلي النقاط العشر كما أوردتها الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث:

(أ) التنظيم والتنسيق من أجل فهم مخاطر الكوارث والحد منها، على أساس مشاركة مجموعات المواطنين والمجتمع المدني. وبناء التحالفات على الصعيد المحلي. والعمل على جعل جميع الإدارات تتفهم دورها في الحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها. **ومراعاة مؤسسات ومنظمات الشعوب الأصلية لدى بناء التحالفات وتعزيز التنسيق؛**

(ب) تكريس ميزانية للحد من مخاطر الكوارث وتقديم حوافز لملاك دور السكنى والأسر ذات الدخل المنخفض والمجتمعات المحلية والمؤسسات التجارية والقطاع العام لتشجيع الجميع على الاستثمار في الحد من المخاطر التي يواجهونها. **وإعداد حوافز مناسبة ثقافيا لمجتمعات وأفراد الشعوب الأصلية وتقديم الحوافز الجماعية؛**

(ج) إعداد البيانات المتعلقة بالمخاطر وأوجه الضعف إزاءها وتحديثُها باستمرار، وتقييم المخاطر واتخاذ نتائج التقييمات أساساً تُبنى عليه الخطط والقرارات المتعلقة بالتنمية الحضرية. والعمل على أن تكون هذه المعلومات والخطط المتعلقة بجعل المدينة مستعدة لمجابهة الكوارث متاحة لعموم السكان وأن تُعرض بأكملها لمناقشتها معهم. والعمل على تصنيف البيانات حسب نوع الجنس والانتماء العرقي. **وكفالة إعداد الخطط بلغات مختلفة ونشرها باستخدام وسائل الاتصال التقليدية. وإدراج الشواغل غير التقليدية والثقافية في تقييمات المخاطر؛**

(د) الاستثمار في ما يحد من المخاطر من بنيات تحتية بالغة الأهمية وصيانتها، مثل مجاري صرف السيول، وتعديلها عند الحاجة لتكييفها مع تغير المناخ. **ومراعاة أعمال الشعوب الأصلية فيما تقيمه من بنيات تحتية تقليدية للحد من المخاطر؛**

(هـ) تقييم ظروف السلامة في جميع المدارس والمرافق الصحية، وإدخال ما يلزم من إصلاحات على هذه المؤسسات؛

---

(١٧) انظر: UNISDR, “The 10 Essentials for Making Cities Resilient” http://www.unisdr.org/campaign/resilientcities/toolkit/essentials).

(و) تطبيق لوائح واقعية للبناء المقاوم للمخاطر، وإعمال مبادئ عملية للتخطيط السليم لاستغلال الأراضي. وتحديد أراض آمنة للمواطنين من ذوي الدخل المنخفض، وتطوير الأحياء العشوائية كلما كان ذلك ممكنا. **ومراعاة ممارسات استغلال الأراضي لدى الشعوب الأصلية؛**

(ز) العمل على تزويد المدارس والمجتمعات المحلية ببرامج للتعليم والتدريب على الحد من مخاطر الكوارث. ومراعاة اللغات المحلية. **وإشراك قيادات الشعوب الأصلية. والاستفادة الكاملة من المؤسسات المحلية للشعوب الأصلية؛**

(ح) حماية النظم البيئية والحواجز الطبيعية للتخفيف من آثار الفيضانات والعواصف وغيرها من المخاطر التي تكون المدينة عرضة لها. والتكيف مع تغير المناخ باتباع ممارسات جيدة للحد من المخاطر. **وينبغي الاستفادة من مصادر المعارف التقليدية في وضع خطط وتدابير التكيف مع تغير المناخ؛**

(ط) وضع نظم الإنذار المبكر وتوفير قدرات إدارة الطوارئ في المدينة، وإجراء تدريبات تأهب منتظمة لعموم السكان. **وينبغي إدراج الممارسات التقليدية في نظم الإنذار؛**

(ي) العمل في أعقاب أي كارثة من الكوارث على إحلال احتياجات الناجين بأرواحهم مكانة مركزية في عملية إعادة الإعمار، وتقديم الدعم لهم ولمنظماتهم المجتمعية من أجل إعداد سبل التدخل الملائمة والمساعدة في تنفيذها، بما في ذلك إعادة بناء المنازل واستعادة سبل كسب العيش. **وينبغي مراعاة النظم التقليدية للعلاج الروحاني والممارسات الطبية التقليدية والمعارف التقليدية المشابهة.**

٣٨ - ولدى سعي الشعوب الأصلية إلى تعزيز قدرتها على التكيف في مواجهة الكوارث، من المهم أن تؤخذ في الاعتبار الموارد البشرية المتاحة، وأن يُتبع نهج متعدد الثقافات لدى تنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه، مع ضمان مشاركة الشعوب الأصلية في جميع مراحل العملية.

رابعا - تسخير معارف الشعوب الأصلية في الحد من مخاطر الكوارث

ألف - ماذا يُقصد بمعارف الشعوب الأصلية؟

٣٩ - ليست المعرفة مفهوما ثابتا، بل تنشأ وتُهمل وتتحسن مع مرور الوقت من خلال التجارب التي نمر بها وتفاعلنا مع المحيط من حولنا، وبواسطة التعليم النظامي وغير النظامي. وتشمل معارف الشعوب الأصلية فهما للعلاقات القائمة بين مجتمعات هذه الشعوب

والطبيعة، وهي علاقات اختبرها الزمان فثبت أنها مستدامة وناجعة في الحد من آثار مخاطر الكوارث. وتتشبع مجتمعات الشعوب الأصلية بهذه المعارف، فتصبح جزءا من ثقافتها، حتى وإن لم تبد المسألة واضحة في بعض الأحيان لمن لا ينتمون إلى هذه المجتمعات، بل حتى لهذه المجتمعات نفسها[١٠]. ويمكن أن يكون هذا الأمر جزءا من التحدي الذي يواجهه صناع القرار في إدراج هذه الممارسات في الجهود المعهودة الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث من خلال عمليات تشاركية.

٤٠ - وقد يكون من الصعب وضع خط واضح يفصل بين المعارف المحلية وتلك القادمة من خارج هذه المجتمعات. فالممارسات المستعارة من خلال الاتصال بمصادر خارجية، إن هي استوعبتها الثقافة واختُبرت مع مرور الوقت، صارت من ممارسات الشعوب الأصلية من الناحية العملية. والواقع أن العنصرين الأكثر أهمية في معارف الشعوب الأصلية هما أصل تلك المعارف النابع من العلاقة بين مجتمع من المجتمعات المحلية وبيئة طبيعية مخصوصة، وعلاقة المعارف بمسار تاريخي متواصل في مكان محدد (تشكل على مدى عدة أجيال). ومثلما جاء في دراسة أجريت عن الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٨، فإن ''المجتمع المحلي وحده من ينجح في بلورة معارف تندرج ضمن معارف الشعوب الأصلية، سواء باستيعاب معارف خارجية أو بغير ذلك. فلكل مجتمع محلي علاقة فريدة من نوعها بفهم معين لبيئته، ويعرف هذا المجتمع كيف يأخذ المعارف أو الخبرات ويجعلها ملائمة لسياقه الخاص''[٦].

٤١ - ويتجاهل الكثير من المؤسسات الرسمية المعنية بإدارة المخاطر معارف الشعوب الأصلية تجاهلا منهجياً، وقد اختفى الكثير من الممارسات المحلية الناجحة نتيجة التأثير الغربي. وأكد الكثير من المؤلفين أن الاعتماد على الإعانات الإنسانية القصيرة الأجل الآتية من الخارج في أعقاب الكوارث قد أدى إلى التخلي عن ممارسات التكيف، من قبيل تخزين الأغذية تحسباً للمجاعة. وقد أدى هذا الأمر في بعض الأوقات إلى تقليص قدرة الحكومات والمجتمعات المحلية على استخدام ما لديها من موارد وتنفيذ استراتيجيات إيجابية للحد من أخطار الكوارث، أو مواصلة تنفيذ هذه الاستراتيجيات. وعلاوة على ذلك، أدت التغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي ترتبت عن الاستعمار والعولمة إلى ضياع معارف الشعوب الأصلية وتفاقم ضعفها في هذا المجال. فقد أدى الانتقال من زراعة الكفاف إلى زراعة التسويق في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل بابوا غينيا الجديدة وفانواتو، إلى تحات لتربة على نطاق واسع، مما فاقم الدمار الذي تسببه الفيضانات والانهيالات الأرضية. وسعياً إلى تهيئة الأراضي لإقامة مزارع أكبر مساحة، أُعيد النظر في ممارسات حفظ الغطاء النباتي الذي كان محميا بقانون الشعوب الأصلية[١٢]. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي توسع الالتحاق بالتعليم النظامي والاطلاع على نماذج ومعايير وقيم أخرى إلى

انقطاع شبكات التواصل التقليدية، بما في ذلك نزع الأهمية عن دور المسنين داخل المجتمع، حتى إذا مات هؤلاء ماتت معارفهم معهم.

٤٢ - إلا أن قيمة معارف الشعوب الأصلية في الحد من أخطار الحوادث أخذت تحظى باعتراف متزايد في الأكاديميات ومؤسسات البحوث الرسمية، وكذلك في سياسات ملموسة، من قبيل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية المنشأة في عام ٢٠٠٠.

باء - إدماج العلم الحديث في معارف الشعوب الأصلية

٤٣ - من المهم إقامة توازن بين العلم الحديث ومعارف الشعوب الأصلية من أجل الحد من المخاطر التي تتعرض لها هذه المجتمعات، ومكامن الضعف التي تعاني منها. ورغم أن فائدة الانتفاع من الأدوات العلمية والتكنولوجية المتاحة واضحة للعيان، فإنه يجب الاستعانة بها مع ما يلزم من الاحتراس، ويجب كذلك الاعتراف بقيمة القدرات والموارد المتاحة محلياً وإعطاؤها الأهمية التي تستحق، كما يجب تفادي فرض ثقافات على أخرى.

٤٤ - وتنبني العلاقة بين معارف الشعوب الأصلية ومساهمة هذه المعارف في جهود الحد من مخاطر الكوارث على العلاقة الوثيقة التي تربط هذه الشعوب ببيئتها؛ فقد تعلمت مجتمعات الشعوب الأصلية كيف تقرأ ما يبدو من علامات في البحر والمطر والرياح والغيوم والنباتات والحياة البرية كي تتنبأ بالمخاطر. فالطرق التقليدية للتنبؤ بأحوال الطقس التي يستعان بها في التخطيط الزراعي، على سبيل المثال، تقوم على مراقبة القمر والشمس والنجوم والحيوانات والحشرات.

٤٥ - ولقد تعلمت الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية من تجاربها المباشرة مع الكوارث المتكررة كيف تحدد مدة هذه الظواهر ومكان حدوثها وتوقيتها ووتيرتها، ومدى قوتها وإمكانية التنبؤ بها. فإن الشعوب الأصلية تكتسب معارف عن أي خطر كيف يبدأ وكيف يمكن أن يتطور، مثل سرعة تدفق المياه أو مستويات الأمطار، من خلال تجاربها، ثم تنتقل هذه المعارف من جيل إلى آخر. وما أكثر ما يكون لهذه النظم المحلية المجربة المتعلقة بالإنذار المبكر الفضل في إنقاذ الأشخاص والممتلكات.

٤٦ - ولإدماج معارف الشعوب الأصلية بنجاح في سياسات الحد من مخاطر الحوادث، يجب الاعتراف بتوافق هذه المجموعة من الممارسات مع المناهج العلمية الحديثة، والاعتراف أيضا بالمزايا المترتبة عن الجمع بينهما. وقد جرى دمج هذه المعارف في عدد من المجتمعات التقليدية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، تم تجاوز نقص

نظم الإنذار التي يُستخدم فيها الجهاز اللاسلكي بالإخبار الشفوي واعتماد استراتيجيات التصدي المحلية خلال الإعصار الذي ضرب جزر سليمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، على سبيل المثال[١٨]، واستُعمل نفس النظام في مجتمعات شعب الميسكيتو الأصلي التي تعيش على سواحل نيكاراغوا على البحر الكاريبي.

٤٧ - وبعد أن كان التبخيس والتجاهل هو نصيب معارف الشعوب الأصلية وممارساتها التقليدية، فإنها تعتبر اليوم مساهمات هامة وضرورية لحفظ التنوع البيولوجي والممارسات الروحية والثقافية[١٩]. غير أن هذه المعارف معرضة لخطر جسيم، فقد تتضاءل أو تضيع أو قد يساء استخدامها، وهو عامل يساهم في تفاقم الضعف، على نحو ما ثبت من ارتفاع مستويات الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية في العقود الأخيرة[٥] ويشير المنتدى الدائم المعنى بقضايا الشعوب الأصلية إلى عدة أسباب وراء ذلك، وهي[١٩]:

(أ) أدى تجريد الشعوب الأصلية من الأراضي التي توارثوها عن أسلافهم ومن أماكنهم المقدسة، أو إبعادهم عنها قسرا، إلى تلاشي العلاقة بين تلك الشعوب وبيئتها. فعندما تُرغم الشعوب الأصلية على الهجرة والاستيطان في بيئات جديدة، تُضطر تلك الشعوب إلى تكييف معارفها وممارساتها التقليدية مع الظروف الجديدة، التي غالبا ما تكون ظروفاً صعبة؛

(ب) قد تندثر المعارف التقليدية في بعض الأحيان باندثار اللغة التي كانت تحملها. فلما كانت المعارف التقليدية التي راكمتها الشعوب الأصلية ترد بلغات أغلبها لغات غير مدونة، فإن هذه المعارف تنتقل بالمشافهة إلى مجموعات أخرى وأجيال جديدة، وهو ما يجعل استعادة هذه المعارف أمراً صعباً ما إذا اندثرت اللغة؛

(ج) الفقر مصدر آخر من مصادر الأخطار المحدقة بالمعارف التقليدية. فالغالب أن الناس حينما يكونون فقراء لا تكون المحافظة على البيئة على رأس أولوياتهم، بل يكونون مستعدين لأن ينتزعوا من بيئتهم أي شيء يحتاجون إليه للبقاء على قيد الحياة؛

(د) اختلاس معارف الشعوب الأصلية في شكل قرصنة بيولوجية. فلما كانت مجتمعات الشعوب الأصلية تسكن، في الغالب، في مناطق تشهد مستوى عال من التنوع

---

(١٨) انظر: Anderson-Berry, L., Iroi, C., and Rangi, A., "The Environmental and Societal Impacts of Cyclone Zoe and the Effectiveness of the Tropical Cyclone Warning Systems in Tikopia and Anuta", report for the Centre for Disaster Studies, James Cook University, Cairns, Australia, 2003.

(١٩) انظر: United Nations, *State of the World's Indigenous Peoples*, New York, 2009.

البيولوجي، فإنها تتعرض لضغوط متزايدة من مستكشفي التنوع البيولوجي والشركات المهتمة بخصخصة جوانب من المعارف البيولوجية لتلك المجتمعات وتسويقها.

جيم - مفهوم المعارف القابلة للنقل من معارف الشعوب الأصلية

٤٨ - تؤكد مذكرة السياسات المشار إليها أعلاه، التي وضعت لأغراض حلقة العمل المتعلقة بمعارف الشعوب الأصلية، إمكانية نقل هذه المعارف لأغراض برنامج الحد من مخاطر الكوارث. وتورد هذه المذكرة المجموعات المواضيعية التالية التي يمكن أن تنقل في إطارها ممارسات الشعوب الأصلية إلى جميع المجتمعات التي تعيش في سياقات مماثلة، وهي: النظم الإيكولوجية الجبلية؛ والمناطق الساحلية؛ وإدارة الأحواض النهرية؛ وإدارة الموارد المائية؛ والإسكان[١١]. ويتضمن كل مجال من مجالات الممارسات هذه خصائص رئيسية ومبادئ معرفية يمكن نقلها إلى مواقع أخرى ضمن نفس الظروف الجغرافية والمناخية.

٤٩ - فمبادرة إنشاء قاعدة البيانات الضخمة للحد من الكوارث هي مثلا أحد عناصر حافظة المشاريع التي اقترحتها حكومة اليابان للحد من مخاطر الكوارث، وذلك في سياق تنفيذ إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥ (انظر الموقع: http://drh.edm.bosai.go.jp/). والهدف من هذه المبادرة التي تركز على منطقة آسيا، هو نشر التكنولوجيا والمعارف المتعلقة بالحد من الكوارث. وتحدد هذه المبادرة مفهوم معارف الشعوب الأصلية التي يمكن نقلها بأنها المهارات التقليدية في مجال الحد من الكوارث التي تكون مهارات أصيلة في مناطق معينة، ولكن يمكن تطبيقها في مناطق أخرى لأنها أثبتت جدواها على مر الزمن؛ وترسي المبادرة مجموعة من المعايير لتحديد ما يمكن نقله من معارف الشعوب الأصلية، إذ تشترط في هذه المعارف:

(أ) أن تكون مفهومة لدى المستعملين؛

(ب) أن تكون قابلة للتنفيذ (قابلة للاستخدام وعملية)؛

(ج) أن تكون قد نشأت داخل المجتمعات المحلية تلبية لاحتياجات محلية، ومرتبطة بثقافة وسياق محددين (البيئة والاقتصاد)؛

(د) أن تتضمن نواة أساسية من المعارف وتتسع لهامش مرونة يتيح إمكانية تكييفها لأغراض التنفيذ على المستوى المحلي؛

(هـ) أن تستعين بالمعارف والمهارات المحلية، وبمواد تستمد من البيئة المحلية؛

(و) أن تكون قد أثبتت بمر الزمن جدواها وفعاليتها في حالات الكوارث؛

(ز) أن تكون قابلة للتطبيق (أو طُبقت) في مجتمعات محلية أخرى أو أجيال أخرى.

دال – ما الذي تحقق حتى اليوم؟

٥٠ – منذ عام ٢٠٠٧، صدر عدد من المنشورات حول موضوع تطبيق معارف الشعوب الأصلية في جهود الحد من مخاطر الكوارث، وكان العديد منها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد تركز الكثير من الاهتمام على توثيق معارف الشعوب الأصلية ونشرها من أجل إظهار قيمتها، بما في ذلك من خلال مبادرة إنشاء قاعدة البيانات الضخمة للحد من الكوارث التي تقدمت بها حكومة اليابان في منشور صادر عن استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، بالتعاون مع جامعة كيوتو والاتحاد الأوروبي، تحت عنوان *Indigenous Knowledge and Disaster Risk Reduction: Good Practices and Lessons Learned in the Asia-Pacific Region* (معارف الشعوب الأصلية والحد من مخاطر الكوارث: الممارسات السليمة والدروس المستفادة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ).

٥١ – وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، عقدت اجتماعات بشأن معارف الشعوب الأصلية القابلة للنقل في نيودلهي، حيث جرت مناقشات أولية بشأن تبادل معلومات بشأن حالات مخصوصة ووضع برنامج عمل. وفي عام ٢٠٠٨، عُقدت حلقات عمل في بيجين وكيوتو لمناقشة قطاعات من المعارف المواضيعية للشعوب الأصلية ومسائل أخرى. وفي عام ٢٠٠٨ أيضاً، شمل المؤتمر الوزاري الآسيوي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، الذي عُقد في ماليزيا، نشاطا موازيا بشأن معارف الشعوب الأصلية. وفي وقت أقرب، أي في عام ٢٠١٢، شاركت الجهات المعنية، بمناسبة المؤتمر الوزاري الآسيوي الخامس المعني بالحد من مخاطر الكوارث المعقود في يوجياكارتا، بإندونيسيا، في المشاورات التي ما زالت جارية على الصعيد العالمي بهدف إدراج الحد من مخاطر الكوارث في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٢ – وقد انتشرت هذه التغييرات ببطء على المستوى الوطني، وبدأت نتائجها في الظهور. ورغم أن الأمثلة لا تزال قليلة، فإن بعض الحكومات الوطنية قد أدرجت في استرتيجياتها وأطر عملها الإقرار بمعارف الشعوب الأصلية وبأهميتها في الحد من مخاطر الكوارث. وقد نجحت بالفعل عدة مشاريع على مستوى المجتمعات المحلية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن تلك المشاريع مشروع لإدارة الكوارث على مستوى المجتمعات المحلية في نيبال، الذي أكمل إنجازه في عام ٢٠١١. وتهدف كل هذه الإجراءات إلى تعزيز قدرات الجهات المعنية على صعيدي المجتمعات المحلية والمقاطعات. وأُولي اهتمام خاص بمسألة الجمع بين المعارف العلمية الحديثة ومعارف الشعوب الأصلية في جهود التأهب للكوارث وتخفيف حدتها.

٥٣ - وفي إقليم شمال الأطلسي المتمتع بالحكم الذاتي في نيكاراغوا، أجرت السلطات الإقليمية والجامعات والمنظمات المحلية دراسات بشأن تدابير التكيف، وذلك بعد أن ألحق إعصار فيلكس (٢٠٠٧) أضراراً بمعظم المجتمعات المحلية لشعب الميسكيتو الأصلي الذي يعيش في المناطق الساحلية. وحددت هذه الدراسات العلاقة القائمة بين المعارف التقليدية والممارسات الروحية وتدابير التخفيف من حدة المخاطر.

٥٤ - ومن المبادرات الأخرى المثيرة للاهتمام من المبادرات المتخذة على مستوى المجتمعات المحلية، الاستعانة بما لدى أبناء شعب موكن الرحل الذين يستوطنون جزر سورين في تايلند من ملاحظات دقيقة ومعارف متوارثة، والمشاريع المقامة في فيت نام وإندونيسيا بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية.

خامسا - الفرص المتاحة والإجراءات المتخذة

٥٥ - تملك العديد من المجتمعات المحلية موارد كافية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل المخاطر المحتملة. وغالبا ما تكون المعارف والخبرات العامة والقدرات والمهارات المحلية كافية في العديد من الهياكل المجتمعية القائمة لتجاوز الكوارث، وذلك ما إن تفهم الأهداف وتوفر القيادة (نظراً لأنها مسؤولية كل فرد أن يحمي نفسه، إضافة إلى حماية العائلة والأصدقاء والجيران). ومن المجتمعات التي تأخذ المخاطر على محمل الجد الأمثلة التالية: دكا، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها ١٤ مليون نسمة، حيث تساعد برامج جريئة في التخفيف من مخاطر الزلازل والأعاصير والفيضانات؛ وكارلستاد، في السويد، التي لديها تدابير عملية وتقنية وتخطيطية لمواجهة أخطار الفيضانات وتقليل الأضرار؛ وحلب، في الجمهورية العربية السورية، التي نفذت عمليات تقييم للمخاطر وصنفت المناطق الأكثر تعرضاً للخطر حسب درجة الخطورة. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت حلب قاعدة بيانات للموارد والقدرات المؤسسية المتاحة للمشاركين في الحد من المخاطر، وتقوم المدينة بتحديث قاعدة البيانات بشكل مستمر. ومن الممكن الاستفادة من مثل هذه النماذج إن هي وُضعت في الحجم المناسب وكُيفت بالطرق المناسبة ثقافياً لمجتمعات الشعوب الأصلية.

٥٦ - ويؤدي المواطنون والسكان المحليون الدور الرئيسي في الاستجابة للأزمات وحالات الطوارئ. فهم المسؤولون عن تقديم الخدمات وصيانة البنيات التحتية (مثل الصحة والتعليم والنقل والمياه)، التي يجب أن تكون قادرة على مقاومة الكوارث. ويجب إيجاد استراتيجيات تمكن المجتمعات المحلية ومواطنيها من فهم المخاطر التي يواجهونها ومن اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك المخاطر من أجل إنقاذ الأرواح والممتلكات، كما يجب تطوير هذه الاستراتيجيات.

٥٧ - وتوجد حاجة ملحة لتنظيم حملة يشارك في إطارها قادة مجتمعات الشعوب الأصلية من جميع أنحاء العالم ممن يهتمون بالحد من المخاطر ونظراؤهم من غير أبناء الشعوب الأصلية في حوار يهدف إلى فهم المخاطر - المخاطر التي تنفرد بها الشعوب الأصلية، والأخرى المشتركة مع المجتمعات المحلية الضعيفة في جميع أنحاء العالم. والنتيجة المرجوة من الحوار هي إعداد استراتيجيات فعالة للحد من مخاطر الكوارث والأحداث الأخرى المتعلقة بالصحة العامة، بما في ذلك إيجاد سبل التغلب على التحديات التي تحول دون تنفيذ تلك الاستراتيجيات على الصعيد العالمي.

سادسا - الاستنتاجات

٥٨ - توجد حاجة ملحة لزيادة الحوار بين الحكومات والمؤسسات والشعوب الأصلية بشأن تحديد معارف الشعوب الأصلية والاعتراف بقيمتها وإدراجها في جميع مشاريع وبرامج الحد من مخاطر الكوارث. وفيما يخص ما نوقش أعلاه بشأن تصنيف معارف الشعوب الأصلية إلى صنف محلي وآخر خارجي، من المهم أن يؤخذ الصنفان في الاعتبار عند تكييف المشاريع والبرامج مع احتياجات مجتمعات معينة. ومن المهم أيضا أن تظل سلطة اتخاذ القرار في يد الشعوب الأصلية، مع إيلاء اهتمام خاص لتحديات علاقات القوى على الصعيد المحلي، ولما يمكن أن يحدث من استبعاد لبعض أعضاء المجتمع المحلي، وتجنب فرض الثقافات بعضها على بعض. ويجب أن تعطى الأولوية للعمل مع الشركاء المحليين ومن خلالهم. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أنّ خطر الاستغلال التجاري لا يزال قائما، يجب إيلاء الاهتمام لتجنب أي استغلال تجاري محتمل خلال نقل المعارف الأصلية.

٥٩ - إنّ استخدام معارف الشعوب الأصلية للحد من مخاطر الكوارث أمر مهم لأنها تمثل الاعتماد على الذات والاستدامة. فقوة المجتمعات مستمدة من قدرتها على الازدهار اعتمادا على إمكانياتها ومواردها. وكما جاء في الاستراتيجية الدولية للحد من أخطار الكوارث، لا توجد كوارث طبيعية، إنما توجد مخاطر طبيعية فقط. فالكوارث تحدث عندما تضرب المخاطر مجتمعات غير مهيأة لها. وما من طريقة لمواجهة الكوارث أفضل من منعها من الحدوث. أما التبعية فتنبع من التدخل، والتدخل يتبعه الضعف. فمعارف الشعوب الأصلية ليس لديها الإمكانيات اللازمة لمواجهة الكوارث فحسب، بل لديها الطاقة اللازمة لذلك أيضاً، والدليل على ذلك استمرارها في الوجود على مدى آلاف السنين.

احترام الأجيال المقبلة

٦٠ - يُشار إلى دستور أمم الإيروكُوي في أمريكا الشمالية باسم ”قانون الرباط العظيم“. وفي هذا النص مقطع يدعو إلى احترام الأجيال المقبلة، وهو ما يمكن أن نفسره بأنه دعوة إلى القيام بما يلزم للحد من المخاطر:

”في جميع مداولاتكم في المجلس الاتحادي، وفي ما تبذلونه من جهود لسن القوانين، وفي كل أعمالكم الرسمية، يجب أن تلقوا مصالحكم الشخصية وراء ظهوركم. لا تلقوا خلفكم تحذيرات أبناء إخوتكم وبناتهم إن هم لاموكم على أي غلط أو خطأ قد ترتكبونه، ولكن عودوا إلى السبيل التي رسمها القانون العظيم، ذلك القانون العادل والمحقّ. وتطلعوا بأبصاركم وأصغوا بأسماعكم لعلكم تدركون ما فيه صلاح الشعب كله، ولا تقصروا تفكيركم على جيلكم الحاضر، بل فكروا في الأجيال القادمة أيضاً، حتى أولئك الذين لا يزالون تحت سطح الأرض - أبناء الأمة الذين لم يولدوا بعد“.

٦١ - وقد أصبحت نظرة الإيروكوي لمسألة اتخاذ القرارات مع أخذ سبعة أجيال في الاعتبار موضوعاً مشتركاً لكثير من مجتمعات الشعوب الأصلية الأصلية في أمريكا الشمالية، وتضم بعض التفسيرات الأجيال السبعة السابقة إلى الأجيال السبعة القادمة. وباحترامنا هذا المبدأ يكون بمقدورنا تكريم معارف أجدادنا عن طريق تطبيقها، جنبا إلى جنب مع ما تعلّمناه في عصرنا، بهدف جعل المستقبل أكثر أماناً للأجيال القادمة.

سابعا - التوصيات

المضي قدماً: الالتزامات والإجراءات[٢٠]

٦٢ - يوصى بأن يقوم المجتمع الدولي، ولا سيّما في الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث الذي ستُعقد في عام ٢٠١٣ وفي المؤتمر العالمي الثالث للحد من الكوارث الذي سيُعقد في عام ٢٠١٥، بما يلي:

(أ) الدعوة إلى أن تتيح الكيانات الدولية والوطنية الموارد من خلال التنسيق مع الحكومات المحلية باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز الاستقلالية والقدرات؛

(٢٠) بعضها مقتبس أو مستمد من الوثيقة الختامية لاجتماع نايايريت، المكسيك، المعقود في آذار/مارس ٢٠١١، وإعلان بون الصادر عن منتدى رؤساء البلديات المعني بالتأقلم تحت عنوان ”10 Action Points“ (برنامج النقاط العشر)، في أيار/مايو ٢٠١٠؛ وموجز وقائع اجتماع منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا المعقود في مراكش في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(ب) الدعوة إلى قيام الهيئات الإقليمية والحكومات الوطنية بإشراك الشعوب الأصلية ومجتمعاتها المحلية في عملية صياغة سياسات الحد من أخطار الكوارث، وذلك لجعل الاستراتيجيات الرسمية تتكيف لتلائم السياقات الثقافية فتكون أقدر على الوصول إلى المجتمعات المحلية الضعيفة، وللتمكين لتلك المجتمعات من خلال الاستفادة من معارفها وممارساتها؛

(ج) التشجيع على العمل بانتظام، على الصعيدين الإقليمي والوطني، لإجراء البحوث التي تتناول معارف الشعوب الأصلية وممارساتها في مجال الحدّ من أخطار الكوارث، ولتوثيق تلك المعارف والممارسات، مع دراسة إمكانية تكييف الممارسات الناجحة لتلائم سياقات مماثلة؛

(د) العمل من أجل الاستثمار في مجال الحد من أخطار الكوارث كي تتحقق القدرة على تجاوز الأزمات.

٦٣ - ويوصى بأن يقوم واضعو السياسات على الصعيد الوطني بما يلي:

(أ) اعتبار المجتمع المدني جزءا داخليا في مؤسسات الحكم المحلية وليس كيانا دخيلا عليها، وضمان ذلك الموقع للمجتمع المدني، فتكون بذلك عمليات التخطيط للحد من أخطار الكوارث على المستوى المحلي عمليات تشاركية؛

(ب) التمكين لجميع أعضاء المجتمع المدني وجعلهم يتولون زمام المبادرة في تلبية الحاجة إلى التوعية بأخطار الكوارث، والعمل على الاستثمار في مجال الحد من أخطار الكوارث من أجل تحقيق القدرة على تجاوز الأزمات؛

(ج) إنشاء فريق عامل متخصص ليقوم بانتظام بإجراء بحوث في الناجح من ممارسات الشعوب الأصلية ومعارفها، وتوثيق هذه الممارسات والمعارف بهدف تجميع معارف صحيحة قابلة للتطبيق؛

(د) إدراج عمليات تحديد واستخدام الناجح من معارف الشعوب الأصلية وممارساتها في مجال الحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك الوسائل غير الرسمية لنشر هذه المعارف والممارسات، في السياسات الوطنية الرسمية المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث وفي الخطط التعليمية.

٦٤ - ويوصى بأن يقوم قادة المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية بما يلي:

(أ) الاضطلاع بدور قيادي في جهود التنمية وإعداد أسباب تجاوز الكوارث على المستوى المحلي، والعمل مع جميع أصحاب المصلحة (محليا ووطنيا)؛

(ب) العمل مع مجالس المدن والحكومات البلدية وغيرها بهدف التشجيع على زيادة الميزانيات المخصصة لتقييم قدرات التكيف على مستوى الحكومات المحلية، والاستفادة من تلك القدرات وتعزيزها؛

(ج) العمل على إجراء التقييمات الذاتية للقدرات ومواطن الضعف على مستوى المجتمعات المحلية، مع إشراك هذه المجتمعات، من أجل التعرف على المخاطر الجديدة أو المتكررة، وتحديد ما يصلح لتجاوزها من بين الناجح من ممارسات الحد من أخطار الكوارث، سواء كانت ممارسات سابقة أو حالية، وسواء منها الممارسات الناشئة في الداخل أو في الخارج أو كلاهما؛

(د) القيام، من خلال هذه العملية، بإعداد استراتيجيات متكاملة تستفيد من المعارف المحلية والاستراتيجيات الرسمية الأكثر ملاءمة لشواغل الشعوب الأصلية على الصعيد المحلي ولقدراتها ومواردها؛

(هـ) الدخول في حوار مع المؤسسات والمنتديات والمحافل الوطنية والدولية بهدف تبادل المعارف والتعلم من الكم السريع النمو من الممارسات الناجحة في مجال الحد من أخطار الكوارث.